عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

كوريا الشمالية تهدد بضرب القواعد الأميركية في اليابان وفي غوام

سيئول ـ أ.ف.ب: هددت كوريا الشمالية أمس بضرب القواعد العسكرية الأميركية في اليابان وفي غوام ردا على تحليق القاذفات الأميركية بي52 فوق كوريا الجنوبية التي أكدت ان الهجمات الالكترونية التي تعرضت لها امس الأول كان مصدرها الصين. وتقوم واشنطن وسيئول حاليا بمناورات سنوية مشتركة وكشفت الولايات المتحدة في مطلع الأسبوع ان المناورات تشمل طلعات تدريبية لقاذفات بي52.
وقال متحدث باسم القائد الأعلى للجيش الكوري الشمالي في بيان نشرته وكالة الأنباء الكورية الشمالية «لا يمكننا السكوت عن قيام الولايات المتحدة بتدريبات على شن ضربات نووية تستهدفنا وان تروج لها على انها تحذير جدي».

أنقرة ترحب بـ «لغة السلام» وتنتظر النتائج العملية

أوجلان ينهي 3 عقود من النزاع ويدعو مقاتلي «الكردستاني» لمغادرة تركيا

آلاف الأكراد يحتفلون بعيد النوروز رافعين صور اوجلان في ديار بكر (أ.ف.ب)

إسطنبول ـ وكالات: أطلق زعيم حزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه) عبدالله أوجلان أمس نداء تاريخيا لوقف إطلاق النار وإنهاء صراع دام حوالي ثلاثة عقود مع تركيا والعمل على حل تلك القضية بالطرق السلمية تزامنا مع «عيد النيروز» أو رأس السنة الجديدة عند الأكراد.

جاء ذلك في رسالة كتبها أوجلان من سجنه الاحادي في جزيرة قرب اسطنبول، وتلاها نواب أكراد من حزب السلام والديموقراطية أمام حشد كبير في مدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية تجاوز الربع مليون شخص، وقال فيها «لتصمت المدافع ولتسد السياسة».

وأضاف «وصلنا الى مرحلة يجب ان تنسحب فيها قواتنا المسلحة الى خارج الحدود...هذه ليست النهاية بل بداية حقبة جديدة» داعيا انصاره الى القاء السلاح ومغادرة تركيا.

وتابع أن الشعب الذي يشتعل في طيات قلبه «وهج النيروز» بات لا يريد غير السلام الشامل، ولفت إلى أن الوقت الحالي ليس وقت خلافات ومشاحنات بل وقت أخوة وتعاضد.

وجاء الرد الرسمي التركي مرحبا على لسان وزير الداخلية التركي معمر غولر.

وقال غولر في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الأناضول ان «اللغة التي استخدمت هي لغة سلام»، موضحا في الوقت نفسه انه «ينتظر النتائج العملية» لهذا النداء.

وقد رفعت عناصر الشرطة التركية من حالة التأهب في ساحة التجمع وزادت من عمليات التفتيش.

وكان وزير الداخلية التركي معمر كولر قال في وقت سابق أمس إن رفع صور زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل من قبل بعض الموالين له خلال الاحتفالات أمر محظور في تركيا وحذر المخالفين من اتخاذ إجراءات بحقهم.

وكان الاحتفال بعيد النيروز محظورا في تركيا ولم تسمح السلطات به إلا في عام 1991 وكثيرا ما كانت الاحتفالات تؤدي الى اضطرابات وصدامات بين قوى الامن والاكراد في تركيا وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد.

وتقوم تلك الخطوة في اتجاه حل القضية على نزع سلاح الحزب الكردستاني وانسحاب عناصره من تركيا إلى شمال العراق مقابل إيجاد حل سياسي للقضية الكردية يشمل تغيير تعريف المواطنة في الدستور بحيث لا تشير إلى أي تعريف عرقي أو طائفي وإقرار قانون للحكم المحلي على غرار ما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

وكانت اجهزة الاستخبارات التركية التي يشرف عليها رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان قد بدأت في ديسمبر الماضي مفاوضات مع عبدالله اوجلان من أجل وقف العمليات العسكرية والتوصل لتسوية سلمية للنزاع.

ويقول المحلل العسكري إبراهيم بازان في تصريح لـ «كونا» ان نجاح هذه العملية يعني الكثير بالنسبة لتركيا ولحكومة اردوغان على وجه الخصوص.

ورأى بازان ان هذا الصراع يعتبر مصدرا كبيرا لزعزعة الاستقرار في تركيا وعبئا ثقيلا على خزينة الدولة ويعرقل التنمية الاقتصادية في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية العظمى من الأكراد.

وأضاف ان اردوغان راهن على مستقبله السياسي من أجل نجاح هذه العملية معتقدا انه في حال تم انهاء هذا الصراع المرير فإن اردوغان سيتربع على عرش البلاد كرئيس جمهورية لسنوات طويلة بعد حصوله على دعم الأكراد في الانتخابات التشريعية المقبلة فيما ستتفرغ تركيا على المستوى الخارجي لقضايا أخرى هامة.

الا ان بازان أعرب عن خشيته من أن أي فشل لهذه العملية سيعطل من دون شك اعادة صياغة الدستور التركي خصوصا ان المنطقة تشهد برمتها حالة من عدم الاستقرار لاسيما مع الاضطراب في سورية وتزايد التوتر في العراق وهو ما سيدفع حزب العمال الكردستاني الى شن حملة عنيفة من المحتمل جدا أن تحول تركيا إلى ساحة معارك.

أما على الصعيد الإقليمي فقد رأى بازان ان الحكومة التركية تطمح إلى جعل الحزب الكردستاني يلقي السلاح وينخرط في السياسة التركية كما تطمح أيضا لكي يقف معها جنبا إلى جنب للإطاحة بنظام بشار الأسد.

يذكر أن أول مفاوضات غير مباشرة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية تعود إلى سنة 1993 عبر وساطة الرئيس العراقي الحالي جلال طالباني وباءت بالفشل نتيجة رفض القوى القومية والعلمانية في تركيا لها.

أما جولة المفاوضات الثانية فكانت أيضا غير مباشرة سنة 1997 حين أرسل رئيس الوزراء التركي وقتئذ نجم الدين أربكان رسائل إلى أوجلان وانتهت هذه المبادرة عند الإطاحة بأربكان فيما كانت الجولة الثالثة من المفاوضات مباشرة وبدأت بلقاءات أجرتها السلطات التركية مع أوجلان بعد اختطافه ومحاكمته وسجنه الانفرادي في جزيرة إيميرلي في بحر مرمرة عام 1999.

أما أطول جولة مفاوضات فكانت تلك السرية المباشرة التي احتضنتها العاصمة النرويجية أوسلو من سنة 2008 ولغاية شهر يوليو 2011 وتوقفت على نحو مفاجئ ومع اندلاع الثورة السورية ازدادت الحاجة الملحة والحيوية إلى احتواء هذا الحزب. وكانت القوات التركية قد اعتقلت الزعيم الكردي عبدالله اوجلان في كينيا بعد أن قام الرئيس السوري السابق حافظ الاسد حينها بطرده من سورية اثر توتر العلاقة بين البلدين حيث هددت انقرة باجتياح سورية وأرسلت تعزيزات لقواتها الى الحدود الجنوبية قبل 14 عاما. وحكم على الزعيم الكردي بالإعدام بتهمة الخيانة إلا أن الحكم خفف الى السجن المؤبد ومنذ ذلك الحين وضع أوجلان بعزلة في سجنه بجزيرة ايميرلي.

تحليل إخباري

«يوم تاريخي» في ملف الأزمة التركية ـ الكردية

بيروت: من سورية انطلق زعيم حزب العمال الكردستاني عبدلله أوجلان في نضاله العسكري ضد تركيا. وبسبب سورية حصل أوجلان على تسوية تاريخية مع تركيا.

في أواخر التسعينيات وأواخر أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد، كادت الحرب أن تقع بين سورية وتركيا التي حشدت قواتها على الحدود وأرسلت إنذارا جديا. تلقف الأسد الرسالة وتعاطى معها بجدية: سارع إلى توقيع «اتفاقية أضنة» الأمنية مع تركيا، وطرد أوجلان من سورية ليقع في المصيدة التركية، عندما اصطادته قوة تركية خاصة في نيروبي عاصمة كينيا لينقل إلى السجن في جزيرة «إيمرالي» التركية ويمضي عقوبة بالسجن المؤبد.

بعد 14 عاما تقريبا أمضاها في السجن، يثبت أوجلان أنه مازال الزعيم الكردي الأول والأوحد، وأنه القادر على إبرام تسوية وتوقيع اتفاقات مع الحكومة التركية وعلى تنفيذها. عاد اسم «أوجلان» الى تصدر الواجهة في تركيا من جديد، بعدما أجرى مفاوضات من داخل سجنه مع الحكومة التركية أدارها مدير المخابرات «فيدان» وتوصل إلى تسوية سياسية لنزاع طويل استمر أكثر من 30 عاما وأوقع آلاف القتلى.

وأمس 21 مارس 2013 أعلن أوجلان رسميا عن هذه التسوية، في اليوم الذي يصادف عيد النوروز الكردي. وفي مدينة ديار بكر الكردية.

وتضمن «إعلان ديار بكر» أو «إعلان أوجلان» نقاطا عدة أبرزها: تأكيد انتهاء عهد العمل المسلح، ثم طلب وقف متبادل للنار، يليه وقف دائم ونهائي للنار من قبل «الكردستاني»، يبدأ بعده مسلحو الحزب انسحابا تدريجيا من تركيا إلى شمال العراق، بالسرعة الممكنة.

في المقابل، ينتظر أوجلان من حكومة رجب طيب أردوغان إجراء تعديلات دستورية تشمل قوانين وضعها مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، أهمها تعريف المواطنة في تركيا الذي صهر كل الأعراق تحت سقف العرق التركي. وهذا تغيير ضخم سيطاول هوية الجمهورية التركية، والرهان على نيله إجماعا شعبيا ليس مضمونا. كما اتفق أوجلان مع الاستخبارات التركية على إقرار قانون الإدارة المحلية، بصيغة أوروبية، وهذا أمر تعاقبت الحكومات السابقة على رفضه، خشية تحول تركيا من دولة قومية إلى فيدرالية.

في المقابل ماذا تحصل الدولة التركية من مكاسب؟

المعطيات المؤكدة أنه مقابل كل هذه الاقتراحات سيتحقق أمران: الأول موافقة النواب الأكراد الثلاثين التابعين لـ «حزب السلام والديموقراطية» على مسودة الدستور الجديد الذي يعمل رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان عليه، ورهانه أن يؤيد النواب الأكراد، أو بعضهم، اقتراح تعديل الدستور في البرلمان ليحصل على الأقل على 330 صوتا وهو العدد الضروري لتحويل التعديل الدستوري إلى استفتاء شعبي، يرى أردوغان أنه واثق بحصوله على تأييد غالبية الناخبين.

لكن جوهر الموضوع هنا بالنسبة لأردوغان أنه يعطي الأكراد مطالب أساسية لهم، في مقابل اعتماد الدستور الجديد النظام الرئاسي في تركيا، والذي يتيح لأردوغان أن يصبح رئيسا للجمهورية بدءا من العام 2014 لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد في انتخاب شعبي وبصلاحيات كاملة، بحيث يتحول رئيس الحكومة المقبل إلى موظف لا صلاحية له عند رئيس الجمهورية. وبهذه الطريقة يتمكن أردوغان من الاستمرار في حكم البلاد 10 سنوات أخرى على الأقل، بعدما يكون قد حكمها 12 سنة كرئيس للحكومة منذ العام 2002.

أما الأمر الثاني الذي يمكن أن تحققه الدولة التركية من مكاسب فستكون على المدى البعيد، وفي ظل التطورات الإقليمية التي تفتح على احتمال تحريك الجغرافيا السياسية، التي قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنها تنهزم أمام التاريخ.

فعندما يقول داود أوغلو إن الشعوب تنتفض على واقعها في المنطقة، فهو لا يمكن أن يستثني من ذلك الشعب الكردي في تركيا، لاسيما بعدما سبقه إلى ذلك الشعب الكردي في العراق والآن يتحرك الشعب الكردي في سورية في انتظار انتقال العدوى إلى إيران.

في ظل هذه المتغيرات التي ترسم للمنطقة يأتي أيضا التقارب التركي مع أكراد العراق، والضغط للحل في تركيا من أجل استباق أي تغييرات في الخريطة السياسية في المنطقة تركيا غير مهيأة لها.

إن التخطيط لكيانات كردية في العراق وسورية وتركيا وإيران منفصلة عن بعضها، وبرعاية تركية، يجعل من أنقرة الوكيل الحصري للولايات المتحدة والغرب في المنطقة، والراعية والمهيمنة خصوصا إذا نجح الغرب في تغيير النظام في سورية، وإقامة نظام موال لتركيا أو حتى في حال ذهاب سورية إلى التقسيم إلى دويلات صغيرة، كردية وعلوية وسنية، تعزز من نفوذ تركيا، لكونها ستبقى الدولة الأكبر والأقوى في الفسيفساء الكيانية الجديدة، بينما إيران بعيدة جغرافيا عن التأثير لاسيما فيما يتعلق بسورية.

ولذلك فإن أي حل لابد أن يكون متكاملا ويشمل تفاهما على الوضع الكردي في تركيا وشمال سورية، بالإضافة إلى وضع المتمردين الأكراد في جبال قنديل في شمال العراق. وكشفت معلومات عن جانب آخر من المحادثات يتعلق بأكراد سورية.

وقالت: إن أوجلان تواصل مع قيادات الكردستاني في شمال سورية والقيادات الكردية السورية. وأشارت إلى أن الكردستاني يضغط على أكراد سورية للابتعاد عن نظام الرئيس بشار الأسد.

وأوضحت أنه «في الفترة الأخيرة بدأنا نلاحظ مرونة كبيرة في موقف أكراد سورية وهذا ناجم عن الضغط الذي يقوم به أوجلان».

لا شك أن هذه الخطوة الجريئة التي أقدم عليها رجب طيب أردوغان ما كان لها أن تحصل ـ أو تتسرع ـ لولا الوضع المستجد في سورية منذ عامين. لقد كشفت الأزمة السورية و«اكتشف» معها الزعيم التركي أن الحدود التركية مع سورية من ريف حلب إلى القامشلي (500 كلم أكثر أو أقل قليلا) هي بجزء كبير منها حدود كردية. وجعلته التجربة العملية في هاتين السنتين يكتشف أنه فيما يدعم الثورة على النظام في سورية حصل أكراد تركيا و«حزب العمال» تحديدا على مصدر دعم بل على عمق ديموغرافي وسياسي وعسكري لم يكن في الحسبان بهذا الشكل. وهذا فيما تركيا تدخل في عملية دولية إقليمية واسعة لوراثة النفوذ الإيراني في دمشق، لم تصطدم بالمفاجأة الروسية الإستراتيجية بدعم النظام السوري فحسب، بل فوجئت أيضا على حدودها باحتمال تطور سلبي جدا ضدها في المسألة الكردية يجعل من «غرب كردستان» حزاما أمنيا لمقاتلي «حزب العمال» بينما هي تسعى لتكريس حزام أمني في الشمال ضد نظام بشار الأسد. وظهر أثر ذلك في تصاعد خطر في العمليات المسلحة الكردية داخل تركيا ولو أن انطلاق المقاتلين «الشكلي» بقي مركزا في شمال العراق.

فهم أردوغان بالتجربة أن منع تحويل سياسته في سورية إلى عبء استراتيجي على تركيا في قضيتها الداخلية الأخطر، وهي المسألة الكردية، يتطلب القيام بمبادرة غير مسبوقة في الحوار مع الزعيم الكردي المعتقل لديها أوجلان.

وتشير أوساط كردية إلى أن أكراد تركيا لا يريدون الانفصال ولا الدولة المستقلة ولا الفيدرالية، بل جمهورية تركية ديموقراطية لها أقاليم ذات حكم ذاتي واعتراف بالهوية الكردية في الدستور، وهو المطلب الذي يريده أكراد سورية الذين لم يكن موقفهم ملتبسا من الوضع في سورية، إذ انهم يؤيدون التغيير الديموقراطي السلمي من جهة ويريدون الاعتراف بهويتهم في الدستور مع حكم ذاتي. ولكن عندما تحولت حركة الاحتجاجات إلى حركة مسلحة وتدخلت الدول الأجنبية، لاسيما تركيا، فإن أكراد سورية وقفوا ضد المعارضة السورية المسلحة، لكن طبيعة علاقتهم مع هياكل المعارضات السورية، ولاسيما «المجلس الوطني السوري»، كما «الائتلاف الوطني» الذي تأسس في الدوحة لم تكن مشجعة أبدا، حيث رفضت المعارضة الاعتراف بالهوية الكردية في سورية الغد، واكتفت بالقول انه سيكون للأكراد كل حقوق المواطنة.

وترى هذه الأوساط أن رفض المعارضة للمطالب الكردية سببه الأساسي تركيا التي شكلت «المجلس الوطني» ولا تريد نشوء واقع كردي في سورية. وهنا تشير هذه الأوساط إلى أن حكومة «حزب العدالة والتنمية» تحاول أن تغري رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني بالدخول إلى شمال سورية، ليكون أكراد سورية تحت سيطرته وزعامته، حتى لا يقع تحت السيطرة المباشرة لـ «حزب الاتحاد الديموقراطي» الذي يعتبر تابعا لـ «حزب العمال الكردستاني».

وفي هذا السياق، يأتي جانب من تقارب أنقرة مع اربيل، غير أن هذه الرغبة التركية لم تتحقق، واتفق الأكراد جميعا على تشكيل الهيئة الكردية العليا التي تضم مختلف الفئات الكردية السورية، والتي تدير الوضع الكردي في سورية سياسيا وعسكريا، وفي هذا المجال فإن عددا كبيرا من المقاتلين الأكراد السوريين يتدربون في شمال العراق ويأتون إلى سورية.

ويرى محللون أتراك أن الحكومة التركية «تبدو مصممة على الحل وعبد الله أوجلان مستعد للتعاون، وأن أوجلان كان يناور في السابق ولديه تذبذب في المواقف نتيجة قوة الجيش التركي، ولما ضعفت قوة العسكر بدأ يتعاون مع الحكومة بعدما رأى أنها راغبة في الحل وأنها قوية كفاية لفرض أي حل يتم الاتفاق عليه».

وأوضح أوجلان أن الحل ممكن على طريقة «الحكم الذاتي الديموقراطي» الذي يختلف عن مفهوم الحكم الذاتي المعروف، مشيرا إلى أن هذا المفهوم يتقارب مع المعايير الدولية خصوصا معايير الاتحاد الأوروبي الذي يسعى الأتراك للانضمام إليه.

ويرتبط جزء من الحل المقترح للأزمة بمفاوضات إعداد الدستور التركي حيث يتم بحث مفهوم «المواطنة» بحيث يمكن أن تشمل غير الأتراك خلافا للتعريف الحالي.

إن الحديث عن التسوية التي لا تفتقد الشروط المؤاتية، لا يمكن أن يكتمل من دون الحديث عن المعوقات التي يمكن أن تنتصب في مواجهتها، وأهمها مدى مصداقية أردوغان في التجاوب مع التطلعات الكردية في تركيا حتى النهاية، خصوصا أنه لايزال يرفض الاعتراف بوجود قضية كردية في تركيا، كما مدى قدرته على التسويق لمثل هذه الاتفاقية إن تم التوصل إليها، في ظل أيضا التناحرات السياسية والاجتماعية في الداخل. وتنتصب أيضا معوقات إقليمية، إذ إن الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية تستفيد من حالة استمرار النار الكردية مشتعلة في تركيا لتمدد نارها إلى سورية والى إيران، ومن أجل منع دولة مسلمة (حتى لو كانت مستسلمة للغرب) من أن تشكل قوة تأثير تتجاوز أقاليمها المحيطة بها.

البرلمان العراقي يوافق على طلب «الصدري» و«العراقية» استجواب المالكي حول التفجيرات

بغداد ـ أ.ش.أ: وافق رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي على طلب تقدم به عدد من نواب كتل مختلفة لاستدعاء القائد العام للقوات المسلحة العراقية نوري المالكي الى البرلمان على خلفية التفجيرات الأخيرة التي وقعت الثلاثاء الماضي.

وقال مصدر نيابي، ان الطلب تقدمت به كتلة الأحرار وعدد كبير من نواب الكتل الأخرى باستدعاء المالكي على خلفية التدهور الأمني في الفترة الأخيرة، موضحا أن موعد الجلسة سيحدد لاحقا.

وكان التيار الصدري والقائمة العراقية قد طالبا خلال مؤتمر صحافي مشترك أمس باستجواب القائد العام للقوات المسلحة في مجلس النواب حول التفجيرات الدامية التي وقعت الثلاثاء خصوصا، محملين اياه مسؤولية عدم الكشف عن المسؤولين عنها.

وقالت النائبة عن كتلة الاحرار مها الدوري في مؤتمر صحافي مشترك امس مع نواب من القائمة العراقية بمقر الأمانة العامة للكتلة في بغداد، نطالب باستجواب المالكي والقيادات الأمنية المسؤولة عن الملف الأمني حول التفجيرات الأخيرة. وحملت الدوري، القائد العام للقوات المسلحة مسؤولية عدم الكشف عن المتورطين والمسؤولين عن التفجيرات، اذ إنه أكد وجود جهات سياسية مسؤولة عن التفجيرات، متسائلة لماذا لم يكشف عنها.

من جانبه قال النائب عن القائمة العراقية علاء مكي خلال المؤتمر، انه يجب أن يكون أحد من مسؤول عن التفجيرات، مؤكدا على ضرورة استجواب المالكي على خلفية هذه التفجيرات.

ويعتبر هذا المؤتمر الصحافي المشترك بين التيار الصدري والقائمة العراقية الأول من نوعه بعد تعليق الكتلتين حضور جلسات مجلس الوزراء.

يذكر أن العاصمة بغداد وبعض المحافظات العراقية كانت قد شهدت الثلاثاء الماضي سلسلة تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة وهجمات مسلحة، أسفرت عن مقتل واصابة العشرات من المواطنين معظمهم من المدنيين.

الغنوشي: لو اخترنا الأيديولوجيا لحكمنا وحدنا

عواصم ـ وكالات: قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أمس ان تقاسم الحكم بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين أصبح ضرورة في العالم العربي لتفادي الانقسام والاستقطاب معتبرا ان تونس يمكن ان تكون مثالا اذا نجحت الفترة المتبقية من عملية الانتقال الديموقراطي. وقال رئيس الجمهورية وهو علماني في حوار بثته إذاعة تطاوين أمس «تجربة الائتلاف في الحكم بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين حل ضروري في كل البلدان العربية التي تعاني تقريبا من نفس المشكلة». من جانبه، نفى الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية اكبر الاحزاب الحاكمة، أن تكون حركته تريد فرض أيديولوجية معينة على المجتمع التونسي ، وأوضح أن الدليل على ذلك هو حكومة الترويكا، المؤلفة من ثلاثة أحزاب هي النهضة والتكتل والمؤتمر. وقال الغنوشي في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرتها أمس:«لو نحن اخترنا الايديولوجيا لاخترنا الحكم وحدنا مع بعض المستقلين الذين يوافقوننا في الآيديولوجيا، لكننا اخترنا السياسة»، وأشار زعيم الحركة الى أن الحكومة الجديدة برئاسة علي العريض ستفتح ملف الفساد والمحاسبة.

الحزب الحاكم بالسودان يلمح إلى ترشيح نائب البشير لخلافته

الخرطوم ـ وكالات: قال رئيس قطاع العلاقات الخارجية بحزب «المؤتمر الوطني» الحاكم بالسودان ابراهيم غندور، ان علي عثمان محمد طه هو الأقرب الى خلافة رئيس الجمهورية في الترشح للانتخابات المقبلة بحكم أنه ظل نائبا للرئيس لفترة طويلة.

وأقر ابراهيم غندور بوجود تحد في حالة البحث عن مرشح آخر يكون خليفة حقيقيا للبشير، يتمثل في سد الثغرات التي كان يملؤها الرئيس والمتمثلة في المقبولية والشجاعة والقدرة على اتخاذ القرار على حد قوله.

وقال ابراهيم غندور في حوار مع صحيفة «الصحافة» على موقعها الالكتروني امس، ان القرار النهائي بشأن خلافة البشير يعود الى المؤتمر العام للحزب والذي سيلتزم به البشير. واستبعد اختيار بديل من الشخصيات المقربة من الرئيس، مشيرا الى أن «هناك قيادات كثيرة قريبة جدا الى قلبه، وتحظى بتقديره واحترامه ولكن هذا قطعا لن يكون له تأثير على قرار المؤتمر الوطني في اختياره لخليفة الرئيس، باعتبار قربه من الرئيس».

من جانب آخر، قال غندور ان قرار تأجيل المؤتمر العام للحزب لم يتخذ بعد، وان الحديث حول التأجيل يدور في بعض دوائر اتخاذ القرار داخل الحزب، مشيرا الى أن أسباب التأجيل ـ ان تم ـ تعود الى التوقيت المناسب لاتخاذ قرارات ستنعكس على مستقبل الوطن والمؤتمر الوطني، موضحا أن التأجيل لن يكون طويلا، وأن المؤتمر العام ربما يعقد في الربع الأخير من هذا العام.

في سياق آخر أصدر وزير النفط السوداني عوض الجاز أمس أوامر لشركات البترول العاملة في بلاده تطالبها باتخاذ كل الإجراءات والتدابير المطلوبة لإعادة معالجة ونقل وتصدير النفط المنتج في دولة جنوب السودان.

وتضمن القرار الرسمي الذي أوردته وكالة الأنباء السودانية السماح بعمليات المعالجة والنقل والتصدير عبر منشآت السودان التي تشمل مراكز المعالجة المركزية وخطي الأنابيب وميناءي التصدير على البحر الأحمر.